

محاضرة لطلبة المرحلة الاولى /قسم ادارة الفنادق /كلية العلوم السياحية /الجامعة

المستنصري -بغداد

" مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد "

الاستاذ/الهام خضير شبر

أولاً : مفهوم علم الاقتصاد وتعريفه:

إن مصطلح الاقتصاد (Economics) مأخوذ بالأصل من اللغة اليونانية، ويرجع تاريخياً الى الفيلسوف اليوناني ارسطو. وهو مشتق من كلمتين يونانيتين الأصل هما أيكوس (Dixous) التي تعني المنزل (Household)، و نوموس (Nomos) وتعني الحكم أو القانون. وحينما تجمع الكلمتين ستكون (حكم المنزل) أو (قانون المنزل) وقد كانت تشير أصلاً الى الطريقة التي تستطيع بها (مدبرة المنزل) أو (ربة المنزل) استغلال دخلها المحدود بأفضل شكل ممكن. وبالتالي فان كلمة الاقتصاد كانت تعني بالأصل (علم مبادئ تدبير المنزل).

إن أقرب كلمة في اللغة العربية مرادفة لمصطلح علم الاقتصاد (Economic) هي (التدبير) أي الاستخدام العقلاني والكفؤ لما متاح للأفراد من موارد. ولكي نوضح مفهوم علم الاقتصاد لابد لنا من التعرف على طبيعة الحياة القائمة من وجهة النظر الاقتصادية. فعلم الاقتصاد يرى أن الحياة تقوم على أساس التفاعل المستمر بين عنصرين أساسيين هما الانسان والطبيعة، وسوف نحاول لقاء الضوء على هذين العنصرين كما يأتي :-

1-العنصر الأول (الانسان) : إذ يعرف علم الاقتصاد الانسان على أنه " مجموعة حاجات

بشري متعددة ومتنوعة "، وهكذا نفهم أن علم الاقتصاد لا يهتم بشكل الانسان أو قوميته أو جنسيته، إنما يهتم بالحاجات التي يشعر بها، وبكيفية إشباعه منها. ويعرف علم الاقتصاد الحاجة البشرية على أنها " تلك الرغبة التي تتولد عند الانسان نحو الأشياء مثل الحاجة الى تناول الطعام، أو طبيعة المنطقة التي يعيش فيها كأن يعيش الانسان في مناطق باردة مثل كندا أو النرويج فهو بحاجة الى ملابس سميكة لكي توفر له الدفء، أو المهنة التي يزاولها فمثلاً النجار يحتاج الى منشار لقطع الأخشاب والطبيب بحاجة الى جهاز مقياس الضغط والسكر وهكذا.

لقد كان الانسان في العصور القديمة يكتفي بحاجات محدودة كأن يبحث عن كهف للسكن أو أن يلبس جلود الحيوانات للدفء أو يبحث عن غزال للصيد وإشباع غريزة الجوع والماء لإشباع غريزة العطش.

إلا أن الانسان ويمرور الزمن والتطور الحاصل عبر حقبة زمنية متعاقبة أضحت بحاجة للمزيد والمزيد من الحاجات التي يصعب في الوقت الحاضر حصرها. وهكذا كلما تطورت الحياة واستطاع الانسان أن يخترع سلع جديدة سوف تخلق بالمقابل حاجات جديدة لهذه السلع. وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة (قانون تعدد وتنوع الحاجات البشرية) ومضمون هذا القانون " إن عدد السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجها الانسان حاجات جديدة تتطلب الاشباع".

2- العنصر الثاني (الطبيعة) : إذ يرى علم الاقتصاد أن الانسان في سعيه لإشباع حاجاته يلجأ الى الطبيعة بما تحتويه من خيارات متعددة يطلق عليها بالموارد (Resources) والتي بدورها تقسم الى قسمين :

أ- الموارد الطبيعية الحرة (غير النادرة) :- والتي تكون متوافرة في الطبيعة بكميات كبيرة وغير محدودة وبشكل حر، وبإمكان الانسان أن يحصل منها ما يشاء وبأي كمية يحتاجها دون ثمن مثل الهواء وأشعة الشمس الى حد ما.

ب- الموارد الطبيعية غير الحرة (النادرة) :- إذ يكون وجودها في الطبيعة بشكل محدود ونادر ولا يستطيع الانسان سد كل حاجاته ورغباته منها، وعليه بذل الجهود للحصول عليها مثل خامات الحديد والالمنيوم والبترول والمعادن الأخرى والغابات والأراضي الصالحة للزراعة... الخ.

ويشير علم الاقتصاد أنه لا مشكلة في الحصول على الهواء لذلك تستبعد الموارد الطبيعية الحرة من اهتمامات علم الاقتصاد طالما أنها متاحة للجميع ولا مشكلة في الحصول عليها. إلا أن المشكلة تكمن في عملية إشباع الحاجات البشرية من الموارد الطبيعية النادرة والتي يكون وجودها في الطبيعة محدود ولا تكفي لإشباع جميع الحاجات البشرية ولذلك يطلق عليها بالموارد الاقتصادية، وإن فيصل التفرقة بين الموارد النادرة وغير النادرة هو السعر. فعندما تكون الموارد حرة وغير نادرة مثل الهواء فلا سعر لها وعملية الحصول عليها تكون مجانياً، أما الموارد النادرة سواء كانت على شكل خامات طبيعية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية أو خدمات، فسيكون لها سعر، فالسعر هنا هو معيار القدرة، والأكثر من ذلك يرتفع سعر السلعة كلما كانت نادرة أكثر. ومن الجدير بالذكر أن الموارد النادرة تكون ذات استعمالات بديلة مختلفة، فالحشب على سبيل المثال ممكن أن يستخدم في تصنيع الأثاث أو في مد سكك الحديد أو للتدفئة، وكذلك الحال بالنسبة للحديد من الممكن أن تصنع منه السيارات أو الطائرات أو القطارات أو المكائن والسلع الأخرى.

والآن وبعد هذه المقدمة كيف يمكن لنا أن نستنبط منها تعريفاً لعلم الاقتصاد؟ الحقيقة أن الاقتصادية ليونيل روبنز في كتابها (طبيعة علم الاقتصاد) المنشور في عام 1932م أعطت تعريفاً لعلم الاقتصاد ومستنبط من عملية الربط بين الحاجات البشرية والموارد الطبيعية، إذ عرّفته بأنه " ذلك العلم الذي يدرس سلوك الانسان كحلقة وصل ما بين مجموعة حاجات بشرية متعددة ومتنوعة وموارد نادرة ذات استعمالات بديلة ومختلفة ".

وعلى الرغم من أن المؤلفان يميلان باتجاه تعريف روبنز، إلا أنه لا بد من استعراض أهم التعاريف لعلم الاقتصاد والتي وردت في مؤلفات كبار الاقتصاديين في العالم وخلال حقبة زمنية مختلفة ومنها :

تعريف الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث في كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام 1776، إذ عرّفه بأنه (علم الثروة) أو أنه " العلم الذي يدرس أسباب ثراء الأمم وكيفية زيادتها ". ثم تلاه جون استوارت مل في كتابه بعنوان (تعريف الاقتصاد السياسي وطريقة البحث المستخدمة فيه) في عام 1836، إذ عرفه بأنه " العلم الذي يتخصص باكتشاف القوانين التي تنظم الثروة وتوزيعها.

ثم تلاه الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال في كتابه (مبادئ الاقتصاد، المنشور في عام 1890، إذ عرّفه بأنه " ذلك العلم الذي يبحث في كيفية حصول الانسان على دخله، وكيفية استعمال هذا الدخل "

ثم الاقتصادي بيكو في كتابه (اقتصاديات الرفاهية) في عام 1920 عرفه بأنه " العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية ".

ثم تعريف روبنز الذي أشرنا اليه سابقاً، وبعدها تعريف الاقتصادي الأمريكي ميتلون فريدمان بأنه " العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية ". وأخيراً وليس آخراً تعريف الاقتصادي الأمريكي سامويلسون إذ عرّفه بأنه " ذلك العلم الذي يهتم بدراسة كيفية قيام المجتمعات باستخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع الثمينة. والمقصود بالثمينه ليست السلع غالية الثمن وإنما السلع المثمينة أي التي لها ثمن أي سعر.

وهكذا فإن تعاريف علم الاقتصاد لا حصر لها، وإن كل باحث يعطي تعريفاً وفقاً للمشاكل الاقتصادية في المرحلة التي يعيش فيها ويحاول أن يبرزها في تعريفه، أو نظرة الباحث الى المواضيع التي يهتم بها الاقتصاد وطبيعة ترتيبها حسب الأهمية. أو تبني التعاريف بحسب رأي الباحث في طريقة حل المشاكل الاقتصادية. وبالتالي فإنه لا غرابة في تعدد تعاريف علم الاقتصاد لا بل أنه من الصعب جداً تحديد تعريف معين يتفق عليه جميع الاقتصاديين.

ثانياً : طبيعة المشكلة الاقتصادية :

إن علم الاقتصاد يعالج العديد من المشاكل لكن المقصود هنا بالمشكلة الاقتصادية هي المشكلة الرئيسة التي يتمحور عليها علم الاقتصاد بجميع نظرياته ومبادئه وأنظمتها وهي (تعدد وتنوع وتزايد الحاجات البشرية يقابل ذلك ندرة في الموارد الاقتصادية التي تلبي هذه الحاجات). ويلاحظ أن المشكلة الاقتصادية تتضمن أمرين هما :-

1- الندرة (Scarcity)

إن بطرح سامويلسون سؤالاً مهماً في هذا المجال، هل يمكن تخيل العالم في غياب مفهوم الندرة؟ وماذا تكون النتائج إذا تمكن العالم من إنتاج كميات غير محددة من السلع تكفي لسد جميع الحاجات البشرية؟ في هذه الحالة لن يعتري الناس القلق بشأن التدبير الدقيق لدخولهم، حيث سيكون بمقدورهم الحصول على كافة احتياجاتهم. إن عالم بهكذا مواصفات أشبه بالجنة، ومن الطبيعي أن تكون جميع السلع مجانية وغزيرة كرمال الصحراء ومياه البحر، عندئذ لا تكون للأسعار والأسواق أية أهمية ويفقد علم الاقتصاد فائدته ومعناه. إلا أنه في الواقع العملي لم يتمكن أي مجتمع بشري من الوصول الى هذا الحلم، بل على العكس أن العالم يعاني من الندرة مع أنه يزخر بالسلع الاقتصادية. والندرة تعني (محدودية السلع). والندرة هنا مسألة نسبية وليست مطلقة، بمعنى عدم التناسب بين حاجات الانسان المتزايدة واللامحدودة مع الموارد المحدودة ، وبالتالي تبقى عاجزة نسبياً عن تلبية جميع الحاجات البشرية.

2- الحاجات البشرية (Needs)

إذ يمتاز البشر بغريزة جامحة لإشباع المزيد من الحاجات التي يشعر بها، ووفقاً لقانون تعدد وتنوع الحاجات البشرية فإن الحاجات البشرية غير محدودة، فهو يسعى لإشباع حاجات أخرى كلما عمل على إشباع ما سبقها من حاجات. وهكذا فإن علم الاقتصاد يستمد أهميته من مسألة الصراع القائم بين الندرة من ناحية والرغبة في إشباع المزيد من الحاجات البشرية من ناحية أخرى، وهي مشكلة عامة تحدث في كل الأنظمة الاقتصادية مهما اختلفت وعلى مدار الزمن مهما طال.

ثالثاً : هدف علم الاقتصاد :

من الطبيعي أن يكون الهدف الرئيس لعلم الاقتصاد هو حل المشكلة الاقتصادية، وهنا يشير سامويلسون أنه في ظل لامحدودية الرغبات والحاجات البشرية، يتحتم على علم الاقتصاد الاستغلال الأمثل لموارده المحدودة، وهو ما يقودنا الى مفهوم الكفاءة (Efficiency) حيث

يشير هذا المصطلح الى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع بشكل يؤدي الى تلبية احتياجات جميع أفرادهم ورغباتهم.

ولكن إذا ما وقّر لنا علم الاقتصاد النظريات التي نهتدي بها لرفع مستوى كفاءة الإنتاج وصولاً الى مرحلة الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، فهل يمكن أن نصل الى مرحلة الإشباع الأمثل؟
الجواب كلاً، فكما أشرنا سابقاً إن عامل الندرة يحول دون الوصول الى حالة الإشباع الأمثل، إذ أن الموارد النادرة والمتاحة هي أقل من طموحات البشر في إشباع جميع حاجياتهم.
ومن هذه المقدمة يمكن أن نستنبط هدف علم الاقتصاد بأنه (تحقيق استخدام أمثل للموارد النادرة بما يحقق أقصى إشباع ممكن منها). وهذا يعني أننا نسعى جاهدين للوصول الى أقصى إشباع ممكن من الحاجات البشرية، لكن من المستحيل أن نصل الى حالة الإشباع الأقل. ويبقى هذا الهدف قائماً مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنه كل نظام له طريقته الخاصة لتحقيق هذا الهدف.